جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مداخلة مقدمة للمشاركة في اليوم الدراسي الثاني حول: استراتيجيات التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في الجزائر

يوم 26 نوفمبر 2018

محور المداخلة : قراءة في مفاهيم الفقر والتنمية المستدامة

عنوان المداخلة:

الفقر والتنمية المستدامة، تحديات الجزائر

من إعداد الأستاذة: درقاوي أسماء

أستاذة محاضرة ب جامعة مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مقدمة:

يشكل تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، بحيث تسمح بمعالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، وبالتالي الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية. ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية.

ويعد موضوعي الفقر والتنمية المستدامة من المواضيع التي تكتسب أهمية خاصة على الصعيدين العالمي والمحلي كونهما يرتبطان مع بعضهما بطريقة تلقائية ويهتمان بشكل مركز بالمستوى المعيشي للعنصر البشري وكيفية تهيئة المستلزمات الضرورية لرفع هذا المستوى ألمعاشي والنهوض به بشكل دائم.

فالفرد لكي يحيى حياة كريمة لابد أن تتاح له كافة الفرص التي تضمن ديمومة حياته في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحيطة به، لأنه من البديهي إذا كان هناك أي تراجع أو تردي في هذه الأوضاع فإنه حتماً سينعكس بشكل أو بآخر على واقع حياته وباتجاه تبرز فيه السلبيات لتطغى وتهدد ديمومة الحياة البشرية

من خلال ما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية:

ما هو مفهوم التنمية المستدامة واستراتيجياتها؟ وما لمقصود بالفقر وما علاقته بالتنمية المستدامة؟ وما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة هذه الاشكالية قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المحور الثاني: مفهوم الفقر

المحور الثالث: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته[1].

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار ر و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[2].

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة "[3]

هذا التعريف يسمح لنا بالحصول على معنيين مختلفين :

- كون المخزون الراس مال الطبيعي يمكن أن يبقى سليما للأجيال القادمة، وبمعنى آخر فإن استنزاف الموارد غير متجدد يجب أن يتوقف، من أجل الحفاظ على الرأس المال الطبيعي. الأمر الذي يطلب إيقاف جميع الأنشطة التي تؤدي إلى استنزاف الموارد الغير متجددة مثل التعدين والأنشطة التي تهدد طبقة الأوزون والمصدرة للإشعاعات.
- المحافظة على إجمالي رأس المال المصنع والطبيعي، إذ لا يجي أن ينخفض بين جيل وأخر، فيمكن أن تكون هناك معادلة بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي، وأن استغلال الرأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أو الاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون.

ولقد ستاد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أدى ذلك إلى استشار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج و ظهور أمراض جديدة تهدد الحياة...وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تامين تنمية اقتصادية تفي

---

[1] - سالمي رشيدة، عزي هاجر ، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، تجارب بعض الدول، يومي 24/23 افريل 2018. جامعة البليدة ص: 4.

[2] - نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة و التنمية، مركز دراسات و استشارات الإدارة، 2000 ،ص 220.

[3] - كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم انسانية، السنة السابعة، الطبعة 45، شتاء 2010، ص ص: 10/ 11.

باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم 3وبالتالي نستنج ما يلي[4]:

- أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.
- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.
- أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

في هذا المستوى تبرز إشكالية عدم قابلية بعض الاصول للإحلال بأصول أخرى من جهة (مثل طبقة الأوزون)، وعدم الدراية بالحاجات المستقبلية للأجيال المستقبلية. حيث أن الاحتياجات ليست ثابتة وإنما هي متعددة وتختلف من حضارة إلى أخرى. كما أن التنمية ليست مجرد وسيلة لتغطية الاحتياجات وإنما هي عملية تتطلب تطوير الاحتياجات بحد ذاتها.

تعرف الفاو التنمية المستدامة على أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة في (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

أما تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (20) تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربعة مجاميع حسب الموضوع المراد دراسته، كما يلي[5]:

أ- التعاريف ذات الطابع الاقتصادي:

تمثل التنمية لدول الشمال الصناعية، في السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، واحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والانتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة. أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل الرفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

---

[4]- أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، مركز دراسات و استشارات الإدارة، 1999 ،ص ص 44،45.

[5]- كربالي بغداد، حمداني محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12/11.

ب- التعاريف ذات الطابع الانساني والاجتماعي:

التنمية المستدامة يقصد بها العمل لبلوغ استقرار النمو السكاني و وقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة في التخطيط للتنمية المستدامة.

ت- التعاريف المتعلقة بالبيئة:

التنمية المستدامة تضمن الحماية للموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية، وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأراضي الفلاحية والموارد المائية.

ث- التعاريف المتعلقة بالجانب التقني:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تؤدي بالمجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعة وينتج عنها اقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

مما سبق يمكننا تعريف التنمية المستدامة على تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك عند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون الحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

وهكذا فان السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية. 5

المحور الثاني: مفهوم الفقر

إن الفقر يشير في اللغة إلى الافتقار بمعنى العوز، والمتعارف عليه أن الفقر هو حالة العوز المادي حيث يعيش الإنسان دون حد الكفاف، المتمثل بسوء التغذية والمجاعة حتى الموت، والذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات وغيرها[6].

[6]- رجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية، 2009 ، ص: 2.

وقد عرف Rowntree الفقر في نهاية القرن التاسع عشر بأنه: كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية وبما أن للفقر جذور عميقة ومتشابكة يجب مواجهتها والتخفيف منها بالعمل الجاد وبشكل علمي ومدروس، كان يجب الالتزام بالخطوات الآتية[7]:

- **الخطوة الأولى**: تحديد من هم الفقراء ؟ وتقدير حجمهم ومدى معاناتهم من الفقر وبشكل دقيق.
- **الخطوة الثانية**: تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي ومعرفة مستوى التعليم والصحة والتغذية والسكن لهم.
- **الخطوة الثالثة**: تتمثل بتحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة لمواجهة الفقر ومدى ارتباطها بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية كالنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والثروة والنمو السكاني وغيرها.
- **الخطوة الرابعة** : تتمثل بوضع السياسات لتخفيف الفقر ووضعها موضع التنفيذ ومن ثم يتم تشخيص الخلل في تنفيذ هذه السياسات ومعالجته.

إن تعريف ظاهرة الفقر، يتشعب ويتسع بفعل تعدد العوامل والمتغيرات التي يرتبط بها تارة كسبب وتارة أخرى كنتيجة لها، والتي بدورها تتأثر بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. لذلك تتعدد الزوايا التي يتم من خلالها النظر لهذه الظاهرة التي تأخذ بدورها أبعاداً اجتماعية واقتصادية وسياسية...الخ. فمن وجهة نظر علماء الاجتماع فأن الفقر هو ظاهرة نسبية توجد في كافة المجتمعات، وتعكس حالة المجموعة الأقل حظاً بالمقارنة مع باقي فئات المجتمع، وبغض النظر عن مستوى الدخل لأي منها.

بينما ينظر لها الاقتصاديون على أنها تمثل المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة، وبين هذين ال أ ريين يتدفق سيل هائل من الآراء التي يحاول كل منها إعطاء صورة وافية لهذه الظاهرة. وعرف البنك الدولي مفهوم آخر للفقر هو نقص المشاركة في اتخاذ القرارات سواء في نقص إدلاء الأصوات أم في الحقوق السياسية، وهو شعور بالضعف، وهو الميزة الجوهرية للفقر، وقد صدر في عام 2000 تقري ا رً عن البنك الدولي تضمن المشاكل الرئيسية المرتبطة بالفقر، وقد كان التقرير بعنوان (مكافحة الفقر)، حيث بين أن عدد الفقراء يتزايدون بمعدل (20) مرة عما كان عليه قبل عشر سنوات تقريبا ، وتعتبر البلدان النامية أكثر عددا ، ويعيشون تحت مفهوم الخط المطلق للفقر. ويعرف البنك الدولي من خلال تقرير التنمية الدولية (2000- 2001)، الفقر بأنه مستمرة (ديناميكية) بسبب الحاجة والعوز[8].

---

[7]- د. سالم توفيق ألنجفي، د. أحمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي . الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيت النهضة ، 2008 ، ص: 39.

[8]- حنان عبد الخضر هاشم، مها علاوى راضي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد، ص ص: 169/168.

المحور الثالث: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن لكنها اصطدمت بمعوقات حالت دونها تحقيق الهدف المنشود ومن بين المعوقات نجد[9]:

- **مشكل التصحر**: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة بالجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر.
- **مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:** هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات و لقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الز ا رعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، و يتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي.
- **تلوث البيئة:** تفاقم مشكل التلوث في الج ا زئر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة و المياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962 م – 2002 م من 6 مليون إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م.
- **تلوث الهواء**: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب، و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة.
- **تلوث المياه**: يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عر هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه قصور خدمات الصرف الصحي و التخلص من مخلفاته، التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي، وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأر وتلويث المياه الجوفية. وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الج ا زئر، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، و 45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة. و فيما يخص الحد من مشكل

[9] http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D912%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D89

نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة و بعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا.

- **تكدس الديون و الفقر:** حيث تستنزف الديون التي تتكبدها الدول أكثر من نصف الدخل القومي لها مما يتسبب بالفقر للشعوب.
- **انعدام عنصر الأمن و الأمان:** تعد الحروب الداخلية مع غياب الأمن و الاستقرار أمرا مستنزفا للأموال في الدول التي تعاني من سباق التسلح و الحروب الداخلية.
- **تدني مستويات الإمكانيات التقنية و الخبرات الفنية و تراجعها:** نظرا لتوجه العقول المفكرة في الدول إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة و يعود الأمر بالسلب على خطط التنمية.
- **سوء الأوضاع الاقتصادية و تفشي البطالة بين فئات المجتمع:** إذ يساهم ذلك في إضعاف التنمية الاقتصادية.

واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي :

باعتبار أن التنمية المستدامة "هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق رغبات الأف ا رد عن طريق استهلاك الموارد الطبيعية بصفة عقلانية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة" ولتحقيقها يجب التأكد من[10]:

- تحديد الحلقات المفرغة التي تؤخر وتيرة النمو و تجعل توزيع الأصول غير عادل.
- الاستثمار في مشاريع و برامج ومبادرات تؤدي إلى إيجاد مؤسسات أفضل.
- دعم انتقال المنظمات البيئية التي تقوم بالتعليم و تطبيقه في تحسين السياسات و المشاريع.

و من خلال هذه النقطة سنقوم بتوضيح برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2005 ، ثم البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009 ، إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010 ، وذلك كما يلي[11]:

1. **برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2005:**

يمكن استعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي:

- التنمية المحلية: الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين و تحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، و قد تضمن البرنامج على الخصوص:

  - إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.

  - إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق و المياه و الاتصالات.

---

[10]- البنك الدولي، تنمية مستديمة في عالم متغير (عرض عام)، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2003 ،ص ص 01. 03

[11]- سالمي رشيد، عزي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15/11 .

- تنمية الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية ب 90 مليار دينار جزائري و الذي خصص لقطاع التربية الوطنية و قطاع التعليم العالي و البحث العلمي و التكوين المهني و الصحة و الرياضة و الثقافة.
- تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي: في هذا الإطار تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري و ذلك من أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر و العزلة و من أجل التهيئة العم ا رنية و إعادة إحياء المناطق الريفية و الهضاب العليا و الواحات.
- التشغيل و الحماية الاجتماعية: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم كما تم تخصيص أ زيد من 500حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعات ترمي إلى تأطير سوق العمل.
- الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتوائه، و يتمحور حول البرامج المرتبطة ب:-

- مكافحة الفقر و التهميش و معالجة ديون الفلاحين.-إعادة تحويل أنظمة الإنتات للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف و التصحر.

-تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك و ترقية الصاد ا رت من المنتجات الزراعية.

-حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين العر من العلف.

-حماية الأحواض و المصبات و توسيع مناصب الشغل في الريف.

- الصيد و الموارد المائية: حيث خصص له مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري و يظهر أن هذا القطاع لم يحض بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر و هذا البرنامج يهدف أساسا إلى: -إنشاء مؤسسة للقر من أجل الصيد و تربية المائيات.
- دعم نشاطات المتعاملين و إدخال تحفيزات جبائيه و جمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001 معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع و التي قدرت ب 0.2 مليار دينار جزائري.

ومن نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي نلاحظ ما يلي:

-إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و تسليم الآلاف من المنشآت الجاهزة.

-استثمار إجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري.

-نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طوال السنوات الخمسة ووصل إلى مستوى % 6.8 في سنة 2003.

- تراجع في معدلات البطالة من % 29 سنة 2001 إلى 22 % سنة 2005

-انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005.

-تحقيق احتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004.

2-البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005- 2009

من أهم المحاور التي لاقت اهتماما كبي ا ر من هذا البرنامج و التي كانت محل تركيز الحكومة في مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني و الانفتاح على الاقتصاد العالمي ما يلي:

- تسوية مسألة العقار: حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني و استكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن و ذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار و كذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي.
- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار.
- عصرنة المنظومة المالية: من أجل مسايرة الإصلاحات الاقتصادية فإنه كان لازما عصرنة النظام المصرفي و الذي يهدف أساسا إلى:

  -تحسين إدارة البنوك و شركات التأمين و استكمال عصرنة أدوات و أنظمة الدفع.

  - تحسين أداء الموارد البشرية في القطاع المالي و إنعاش البورصة و تطويرها.

  - تعزيز سوق رؤوس الأموال و تطوير القطاع المالي من خلال إقامة صندوق لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صناديق الاستثمارات الأخرى.
- تحسين إطار الاستثمار و ترقيته: و هذا من خلال التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون الاستثمارات و تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار و الانطلاق الفعلي لما يعرف ب" الشباك الوحيد" لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي.
- تثمين الثروات الوطنية و تطويرها: و ذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية لجلب الاستثمار الوطني الخاص و كذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بإبرام عقود شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم...
- النهوض بقطاع السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري: من خلال:

  - تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة.

  - تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القد ا رت والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ و الصحراء و السياحة الحموية.

-تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري و مواصلة دعم رصد القرو لاستحداث الأنشطة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

- دفع التحدي في مجال الموارد المائية: من خلال:

-إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه.

-بناء السدود و تطوير ب ا رمج حفر الآبار.

-تسيير الموارد المائية و توزيعها بشكل عقلاني والرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه.

- مباشرة برنامج وطني لانجاز أزيد من 33 محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل للري.

- تبني سياسات طموحة لتهيئة الإقليم: من خلال تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى و الأشغال العمومية عن طريق:

- المشروع الضخم الخاص بالطريق السيار شرق -غرب الذي يفوق طوله 1200 كلم.

- الطريق العرضي للهضاب العليا الذي يمتد لأزيد من 1000 كلم.

- إنجاز مطا ا رت جديدة و توسيع قد ا رت استيعاب مطا ا رت داخلية.

-صيانة الموانئ وتوسيعها و تحديث شبكة السكة الحديدية و إنجاز خطوط جديدة.

- الحفاظ على البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة: من خلال إنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة و مضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخض ا رء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات وحدائق النخيل.

- إطلاق برنامج مليون سكن: لتلبية الطلب على السكن بعدة صيغ منها:

-ا لسكن الريفي الموجه إلى الفئات القاطنة بالريف والتي تمنح على شكل إعانات مالية.

-السكن الاجتماعي الموجه لصالح الفئات المحرومة.

- البيع بالإيجار استجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية متوسطة الدخل

3. البرنامج الخماسي 2010- 2014[12] :

تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد و قد شمل على شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية: والتي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي قد خصص مبلغ 9700 مليار دينار جزائري والذي ارتكز على قطاعات السكة الحديدية و الطرق والمياه.
- إطلاق المشاريع الجديدة: وقد خصص لها مبلغ 11500 مليار دينار جزائري يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد.

[12]- ناجية صالحي، فتيحة مخناش، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001/ 2004 ، الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11 و 12 مارس 2013 ،جامعة سطيف، الجزائر.

وعليه فإن محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي:

- تخصيص أكثر من % 40 من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية.
- تخصيص أكثر من % 30 من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية.
- دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية خاصة المساعدة على خلق مناصب العمل.
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم.

آفاق التنمية المستدامة في الج ا زئر للفترة 2015-2019 :

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015- 2019 من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

محتوى برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015 – 2019

رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية و السوق المالية حيث يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقارب% 7 مع آفاق 2019 . وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج فيما يلي:

تحسين الحكامة و ترقية الديموقراطية التشاركية: من خلال:

- ترسيخ ديموقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.
- تحسين نوعية الحكامة و محاربة البيروقراطية.
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية.
- تحديث الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

2-1-تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا بانتهات سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد و تطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي.

3-1-ترقية و تحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني و المحافظة على المكاسب الاجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق.

متطلبات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015 – 2019 [13]

البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

2-1-تطوير النشاطات الفلاحية: من خلال:

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع ب ا رمج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة و غير المثمرة.

-توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار و خلق مستثم ا رت فلاحية جديدة في الهضاب العليا و الجنوب.

-مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيد و منتجات تربية المائيات من خلال تهيئة و توسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ و رفع قدراتها.

2-2-عصرنة المنظومة المصرفية و المالية: من خلال:

- تكييف الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك.
-تقليص آجال معالجة ملفات القرو والتمويل من خلال ضمان المزيد من المركزية في اتخاذ القرارات.

2-3-توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: من خلال:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته و تحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.

-دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب.

-إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكييفه من خلال تحقيق إجراءات و كيفيات التمويل.

-تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة و الري والفلاحة.

2-4-تسيير المنشآت القاعدية و توسيعها: وذلك ب:

- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها وإنشاء محطات جديدة.

-توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم.

-تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبع الطرق و عصرنتها.

[13]- Le portail du Premier Ministère algérien, '' http://www.premier-ministre.gov.dz/ '', date de consultation 15/11/2018.

- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب.

الخاتمة:

ترتبط التنمية المستدامة مع الفقر بعلاقة عكسية فكلما زاد التقدم والتطور كلما قل الفقر والحرمان في المجتمع، وفي هذه الحالة سينقسم المجتمع إلى قسمين الأول هم الفئة الذين يمتلكون والثانية الفئة الذين لا يمتلكون. تحتل المجتمعات المتقدمة مركز الصدارة في الأنشطة التي تولد الدخل التي تمتلك موارد طبيعية هائلة والتي يجب أن تحقق معدلات مرتفعة في النمو كما في قارة أفريقيا المتميزة بالموارد الكثيرة قياساً بالنمو السكاني نلاحظ عدم تحقق تنمية اقتصادية فيها مقارنة بالدول الآسيوية ذات الكثافة السكانية العالية، وخاصة في الزراعة في الستينات والسبعينات، أما الصين فقد تميزت في الستينات بتخلف القطاع الز ا رعي، لاعتمادها على السياسات المسمية بالقفزة إلى الأمام، أما اليابان فقد حققت تطور كبير على الرغم من افتقارها للموارد الطبيعية وكذلك فهي ذات كثافة سكانية مرتفعة.

يمثل هدف " الاستدامة " التحولات الحديثة في التفكير التنموي حيث يشترك مع استراتيجية الاحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء. ومما تجدر الاشارة إليه أن منهج " الاستدامة " يتضمن أن التنمية الدائمة لا يمكن أن تتحقق في الدول الفقيرة إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من النواحي (الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والبيئية) ، والتي تشكل بمجموعها العناصر الأساسية للتنمية المستدامة، الأمر الذي يشجع في النهاية في المحافظة على الموردين الأساسيين اللذين ترتكز عليهما التنمية الاقتصادية (المورد البشري والمورد الطبيعي).

إن للفقر انعكاساته الخطيرة التي تهدد ديمومة الحياة البشرية فالفقر يؤدي إلى استنفاذ الموارد البيئية المتاحة والمتوفرة بأساليب ذات انعكاسات سلبية، لذلك فهو يقرر مسيرة التنمية المستدامة، خصوصا وأنه يعد عائق أمام الوصول إلى الرعاية الصحية التي يحتاجها الفقراء، وكذلك سوء التغذية وانخفاض العمر المتوقع وظهور المناطق والعشوائيات المتخلفة وانتشار الجريمة والعنف، وهذا يعتبر فقر من الناحية الاجتماعية إضافة إلى تردي الحالة المادية.

للقضاء على الفقر عن طريق مكافحته بمختلف السبل يهيئ القاعدة العريضة والأساس المتين الذي تقوم عليه المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة، حيث أن نجاح الأخيرة مرهون بما يؤول إليه تنفيذ السياسات المضادة للفقر، فمثلا إذا نجحت سياسات التشغيل بتهيئة فرص عمل جيدة للعاطلين، فان هذا يعني تأمين حد معين من الدخل، يضمن الحياة الكريمة لهم. واذا نجحت السياسة المالية في تنظيم الإنفاق الحكومي لصالح الفقراء عن طريق تأمين التخصيصات المالية المطلوبة للإنفاق على الصحة والتعليم، فان هذا يعني زيادة معدل العمر المتوقع وزيادة أعداد المتعلمين في المجتمع المعني، وهكذا بالنسبة لبقية السياسات. وبالتالي فأن كل ما يتحقق من معالجات لظاهرة الفقر

يسهم في تدعيم الركائز الأساسية ل" التنمية المستدامة "، التي تعد بحد ذاتها عملية تحاول تأمين ديمومة الحاجات الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية .

قائمة المراجع:

1. سالمي رشيدة، عزي هاجر ، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، تجارب بعض الدول، يومي 24/23 افريل 2018. جامعة البليدة .

2. نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة و التنمية، مركز دراسات و استشارات الإدارة، 2000 .

3. كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم انسانية، السنة السابعة، الطبعة 45، شتاء2010 .

4. أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، مركز دراسات و استشارات الإدارة، 1999 ،

5. رجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية، 2009 .

6. د. سالم توفيق ألنجفي، د. أحمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي . الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيت النهضة ، 2008 .

7. حنان عبد الخضر هاشم، مها علاوى راضي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد.

8. البنك الدولي، تنمية مستديمة في عالم متغير (عرض عام)، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2003 .

9. ناجية صالحي، فتيحة مخناش، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001/ 2004 ، الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11 و 12 مارس 2013 ،جامعة سطيف، الجزائر.

Le portail du Premier Ministère algérien, " http://www.premier-ministre.gov.dz/ ", date de - 10 2018/11/15 consultation

.11

http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D912%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D89